KnE Social Sciences
AICHS
Third International Conference on Human Science
Volume 2023

Research Article

المسائل التي غُلِّطَ سيبويه فيها في كتاب إعراب القرآن للنّحّاس/دراسة نحوية

The Issues in Which Sibawayh Made a Mistake in the Book ``Ea'arab of the Qur'an'' for An-Nahas/A Grammar Study

كيلان هادي احمد جواد الراوي، أ.د. عبد الرزاق علي حسين

جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية

الملخص

تدور هذه الدراسة حول المسائل التي غلّط النّحّاس فيها سيبويه, والمسائل التي نقل فيها النّحّاس تغليط غير من العلماء لسيبويه .قمت بحصر هذه المسائل, وتحريرها عن طريق عرض الأدلة ومناقشتها, ثم اختتم المسألة برأي الباحث, وذلك ببيان راجح التغليط من مرجوحه, وهذا كله من باب احقاق الحق بعيدا عن التعصب أو الميل لعالم دون اخر.

قسمت البحث : الى مقدمة وتمهيد تضمن ترجمة مختصرة عن العلامة النّحّاس, وتعريف بالتغليط لغة واصطلاحًا, ثم المسائل التي غلّط النّحّاس فيها سيبويه, والمسائل التي نقل فيها تغليط غيره من العلماء لسيبويه، ثم خاتمة ضمنتها أهم النتائج المستخلصة من البحث, ومسرد بأهم المصادر والمراجع المعتمدة.

الكلمات المفتاحية: النّحّاس ، سيبويه ، الغلط ، المبّرد ، البصريون ، الكوفيون

Corresponding Author: Prof. Dr. Abdul Razzaq Ali Hussain; Email: abu.azzam.alrawi@gmail.com

Published 13 March 2023

Publishing services provided by Knowledge E

© Prof. Dr. Abdul Razzaq Ali Hussain. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution License, which permits unrestricted use and redistribution provided that the original author and source are credited.

Selection and Peer-review under the responsibility of the AICHS Conference Committee.

Gailan Hadi Ahmed Al-Rawi, Dr. Abdul Razzaq Ali Hussain

Fallujah University/ College of Islamic Sciences

Abstract

This study sheds light on the issues in which Sibawayh made a mistake in the book ``Ea'arab of the Qur'an'' for An-Nahas, a grammatical study, where I enumerated these issues and edited them by presenting and discussing the evidence and then concluded them with the opinion of the researchers, with a clear statement of misleading. All this stems from justice and truth, far from fanaticism or inclination toward one scholar without another.

The research was divided into an introduction and a preface that included a brief translation of Mark Al-Nahas and a definition of confusion both linguistically and

OPEN ACCESS

idiomatically, then the issues that Al-Nahas made mistakes in Sibawayh and the issues in which other scholars were mistakenly transferred to Sibawayh. Finally, a conclusion that included the most important results extracted from the research and a list of the most essential approved sources.

Keywords: Al-Nahas, Sibawayh, mistake, mubrad, Basroun, Kufic

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن عربيًا غير ذي عوجٍ على النذير البشير لكافة الناس، وجعله هدى ورحمة وبيانًا ودستورًا رفع به الشك والظن والالتباس، وبلغ ذروة العلى في الفصاحة والكمال في البلاغة فأعجز الفحول من فصحاء العرب على أن يأتوا بسورة من مثله في سلاسة مبانيه ناهيك عن دقة معانيه، فصار الأصل الأصيل في التأصيل لقواعد النحو في السماع وعليه ابتنى صحة القياس، والصلاة والسلام على نبينا مُحَمَّدٍ سيد البلغاء النبي الأمي الذي لم يخط حرف بيمينه في قرطاس، وعلى آله وأصحابه وأزواجه الطاهرات المطهرات من الأدناس، وعلى التابعين والعلماء ومن تبعهم بإحسان وسلك سبيلهم من جميع الطوائف والأجناس...

أما بعد :

فإنَّ الأمةَ لمَّا كلَّفها الله تعالى بتدبر القرآن فقال عزَّ مَنْ قائلٍ: (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا) (1)، نهضت منذ صدر الإسلام للقيام بأعباء هذه المهمة، فقام العلماء بعد أن قام الصحابة الكرام بجمع القرآن على عهد الخليفة الصديق رضي الله عنه، ثم إعادة جمعه وتوحيده في مصحف واحد في عهد الخليفة عثمان بن عفَّان رضي الله عنه، قام علماء الصحابة بإعراب القرآن فقاموا بضبط حركات إعراب كلماته على عهد الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، على يد أبي الأسود الدؤلي، ثم بعد تكاثر الروايات في القراءة وتعدد الرواة، قام كبار علماء التابعين بتقعيد القواعد واحتاطوا أشد الاحتياط في ذلك فاشترطوا العدالة والحفظ والضبط والاتقان والديانة في الرواة، وموافقة الرواية القرآنية لوجوه العربية المشهورة وطرح الغريب والشاذ منها، وموافقة الرواية لمصحف عثمان؛ فأحاطوا القرآن بسور منيع من أن تناله أيدي العابثين في توجيه نحوي معيَّن يخل ببلاغة القرآن أو يحرف المباني عن المعاني المرادة من عبارات آياته، فألقى المفسرون على عاتقهم بتحديد محكمه من متشابهه، وحرَّرُوا عامه من خاصه، ومجمله من مفصله، ومطلقه من مقيده، فردُوا المتشابه إلى المحكم، فخصَّصُوا العام وفصلُّوا المجمل وقيدوا المطلق، ولمَّا كانت العربية بمتنها ونحوها الركيزة الأساسية التي بها يتوصل إلى المراد من آيات القرآن، وبها يفهم الكتاب العزيز بما يليق به من العلوم اللائقة والأفهام الذائقة صنَّفُوا في إعراب القرآن وبيان معانيه المصنفات ومن هؤلاء الأجلاء أبو فيد السدوسي (ت: 195هـ)، والفراء (ت: 207هـ)، وأبو عبيدة (ت: 209 هـ) والأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، وأبو حاتم السجستاني (ت: 248هـ) وثعلب (ت: 291هـ)، وأبو اسحاق الزَّجَّاج (ت: 311هـ)، وما إن اقتحم العلَّامة النَّحَّاسُ (ت: 338هـ) ميدان التصنيف، فكتب مصنفه (إعراب القرآن) حتَّى وجده علماء الشأن كتاب أغنى عن سابقه ومرجعًا لِمَنْ بعده، بما ضمنَّه من صفوة المسائل المتعلقة بالنحو والعربية فقد طرَّزَهُ بالأدلة من السماع والأصول المشهورة، فأخرج الأقوال الشاذة منتقدًا مآخذ قائليها، فرجَّحَ من الوجوه ما استند إلى المجمع عليه والمشهور، نابذًا كلَّ غريب وشاذ من كلام العرب من دون تعصبٍ لمذهب نحوي هو عليه، فعلى الرغم أنَّ سيبويه يعد بحق إمام العربية والنحو، لكنَّه قام بتغليطه، ونقل قول مَنْ غلَّطهُ من العلماء، وللوقوف على المسائل التي غلَّط سيبويه فيها أقدم هذا البحث بعنوان:

(المسائل التي غُلِّطَ سيبويه فيها في كتاب إعراب القرآن للنّحّاس/دراسة نحوية)

وقسمت البحث إلى مقدمة وتمهيدٍ تضمن ترجمة مختصرة عن العلَّامة النَّحَّاسِ، وتعريف بالتغليط لغة واصطلاحًا، ثم المسائل التي غلَّط النَّحَّاس فيها سيبويه، والمسائل التي نقل فيها النَّحَّاس تغليط غيره من العلماء لسيبويه، وقمت بتحرير كل مسألة وعرض أدلتها ومناقشة الأدلَّة ثم أختم المسألة برأي الباحث في المسألة وذلك ببيان راجح التغليط من مرجوحه، ثم خاتمة ضمنتها أهم النتائج المستخلصة من البحث، وقائمة بأهم المصادر المعتمدة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين.

والصلاة والسلام التامان الأكملان على نبينا وسيدنا محمد سيد الأولين والآخرين وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار صلاة دائمة باقية ما تعاقب الليل والنهار على مر الدهور والأعصار.

التمهيد

أولًا: نبذة مختصرة عن العلَّامة النَّحَّاس

هو أبو جعفر أَحْمد بن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل بن يُونُس، المرادي النحوي المصري، المعروف بابن النَّحَّاس، ابتدأ طلبه للعلم في مصر بكتابة الحديث عن علماء بلده، ثم رحل إلى العراق ولقي أصحاب المُبَرِّدِ فأخذ العلم عنهم فقرأ على أبي اسحاق الزَّجَّاج (ت: 311هـ) كتاب سيبويه، وأخذ عن الأخفش الصغير(ت: 315هـ) علم النحو، وروى عنه سماعه من المُبَرِّدِ، وأخذ عن نفطويه (ت: 323هـ)، في علوم النحو، كما أخذ القراءة عن أبي القاسم المقرئ البغدادي، وأخذ الحروف عن أبي بكر الداجوني (ت: 324هـ)، وابن شنبوذ (ت: 328هـ)، وأخذ الفقه عن أبي جعفر الطحاوي (ت: 321هـ)، وسمع الحديث من الحسن بن غليب (ت: 290هـ)، وأبو بكر البغدادي (ت: 293هـ)، والْحُسَيْن بْن عُمَرَ بن أَبِي الأحوص (ت: 300هـ)، والنسائي (ت: 303هـ)، وابن أبي غيلان (ت: 309هـ)، وعاد إلى مصر واذاع صيته واشتهر فقصده الطلاب من الآفاق، فقرأ عليه الكثير ومنهم: محمد بن يحيى بن عبد السلام الأزديّ الرّباحيّ (ت: 358هـ)، وابن الإمام (ت: 381هـ)، وأبو بكر الأدفوي (ت: 388هـ)، وقد برع النَّحَّاس في التصنيف ومن أهم مصنفاته: (إعراب القرآن) و (التفاحة في النحو)، و(شرح أبيات سيبويه)، و(صناعة الكتاب)، و(عمدة الكتاب)، و(القطع والائتلاف)، و(معاني القرآن)، و(ناسخ الحديث ومنسوخه)، و(الناسخ والمنسوخ في القرآن)، النَّحَّاس توفي النَّحَّاس يوم السبت لخمس خلون من ذي الحجة سنة: (338هـ)، وقيل سنة: (337) (2) غريقًا في النيل وذلك أنَّه كان جالسًا على نهر النيل وهو في مَدِّهِ وزيادة ماءه، ومعه كتاب العروض يُقَطِّعُ منه بحرًا فسمعه بعض العوام فقال بأنَّ هذا يعمل سحرًا للنيل حتى لا يزيد فتغلو الأسعار فقام بدفعه برجله في النيل فأخذه المد ولم يوقف له على خبر رحمه الله تعالى(3).

ثانيًا: التعريف بالغلط والتغليط لغة واصطلاحًا

الغَلَطُ: لُغَةً: (غَلِطَ ـ يَغْلَطُ ـ غَلَطًا) من باب (فَعِلَ ـ يَفْعَلُ)، والغَلَطُ خِلَافُ الصواب(4).

ويستعمل (الغلط) فيمن لم يصب في كلامه ومنطقه، فإذا لم يصب في الحساب قيل: (غَلَتَ)، وهو قول أبي عبيد، نقله عنه ابن دريد، ثم قال: "، وَقَالَ غَيره: هما سَوَاء لقرب مخرج التَّاء من الطَّاء"(5)، وذهب ابن سيده في المحكم إلى أنَّ (الغلط) لفظ عام يستعمل في الإعياء عن معرفة الصواب في اللسان والحساب وكل شيء، والغلَتُ لا يستعمل إلا في الحساب(6).

والتغليط: تفعيل من (غلَّطَ ـ يُغَلِّطُ) وهو نسبة (غير) إلى الغلط(7).

واصطلاحًا: الغلط : "كُلُّ شيء يعيا الإنسان عن جهة صوابه من غير تعمد"(8)، وهذا تعريف الليث، ويقال للمسائل التي يُغَلَّطُ فِيْهَا (غَلُوطَة) و (أَغْلُوطَة)، وجاء في الحديث الشريف «أنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنِ الْغَلُوطَاتِ»(9)، جمع غَلُوطَةٌ، يقال مسألة غلوط إذا كان يغلط فيها، كـ (شاة حلوب) و (فرس ركوب)، فإذا جُعِلَتْ اسمًا زيد فيها هاءً فصارت (غلوطه) وهي المسألة التي يعارض بها العلماء ليستزلُّوا فيعيا بها المسؤول فَيغْلَطُ فيها ويُسْتَسْقَط رأيُهُ فيها(10)، وفي الصحيح من كلام حذيفة رضي الله عنه: «إِنِّي حَدَّثْتُهُ بِحَدِيثٍ لَيْسَ بِالأَغَالِيطِ »(11) ، جمع: (أغلوطة)، وتجمع على (أغالط) أيضًا(12).

و(الخَطَأ) في اللغة ضد الصواب أيضًا(13)، وجاء في القرآن الكريم بمعنى ضد العمد فقال تعالى چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ ڀ چ (14)ـ أي غير متعمد للفعل، وقالوا: (الخَطَأُ) بفتح الخاء والطاء المستعمل في قتل غير العمد اسم وضع موضع المصدر من الرباعي (أخطأ ـ يُخْطِيءُ ــ إخطاءً)، فإن تعمَّدَ الإثمِ قيل: (خِطْئًا) بكسر الخاء من الثلاثي (خَطِئَ ـ يَخْطَأُ ـ خِطْئًا) من باب: (أَثِمَ ــ يَأْثَمُ ـ إثْمًا)(15).

وقد فرَّق علماء اللغة بين الغلط والخطأ بأنَّ الغلط لمَّا كان معناه وضع الشيء في غير موضعه جاز أن يكون صوابًا في نفسه، بخلاف الخطأ فهو لا يكون صوابًا على وجه من الوجوه بل هو نقيض الصواب والضدان لا يجتمعان، مثال ذلك بدل الغلط وهو ما يجري على لسان المتكلم من غير قصد فيأتي بلفظ بدلًا عنه فهذا جار في أصول النحو، فلو جاءت آية من كتاب الله تعالى وأعرب واحد لفظ فيها أو قدر ما يؤدي إلى هذا النوع فهذا يوصف بالخطأ؛ لأنَّ القرآن كلام الله تعالى وهو صفته والله منزه عن الخطأ والنسيان(16)، ومثال ذلك قول النَّحَّاس: "زعم بعض النحويين أنَّ لوطًا يكون مشتقا من لطت الحوض قال: وهذا خطأ؛ لأنَّ الأسماء الأعجمية لا تشتقّ"(17)، فوصفه النَّحَّاس بـ(الخطأ) ولم يصفه بـ(الغلط) لأنَّ العجمة مانعة من الاشتقاق، لان الخطأ ما كان الصواب خلافه، بخلاف الغلط فهو قد يكون صوابًا في نفسه ولكنه يوضع في غير موضعه(18)، كالخفض على المجاورة، فالخفض موجود قائم في كثير من آيات الله ولكن حمله على المجاورة غلط لقياسه على الشاذ من كلام العرب المخل بفصاحة القرآن(19)، فليست المجاورة غلط في نفسها، ولكن استعمالها في كتاب الله تعالى غلط؛ لاستعمالها في غير الموضع الذي ينبغي أن تستعمل فيه.

المسائل التي غلَّط النَّحَّاس فيها سيبويه

غلَّط النَّحَّاسُ سيبويه (رحمهما الله) في كتابه إعراب القرآن في مسألة واحدة وهي: بناء (أيُّهم)، فعند كلامه على إعراب (أيُّهُم) من قولـــه تعالى: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا) (20)، نقل عن سيبويه: بأنَّها مبنيةٌ على الضم، وغلَّطَهُ، ونقل تغليط الزَّجَّاج وبعض النحويين له(21).

تحرير المسألة:

أولًا: قرأ جميع القُرَّاء (أيُّهُم) بـ(الضم) (22)، وقرأها هارون القارئ (بالفتح) على أنَّها معربة منصوبة بـ (لَنَنْزِعَنَّ)، وهي قراءة شاذة(23).

ثانيًا: على قراءة (الضم) فيها قولان:

القول الأول: أنَّها مبنية على (الضمِّ)، لأنَّه وصل باسم واحد، ولو وصل بجملة لأعرب، وموضعها (النصب) بـ (لَنَنْزِعَنَّ)، وهو مذهب سيبويه(24) والأخفش(25)؛ لأنَّها من الموصولات وأصلها (البناء) بمنزلة (الَّذِي) إلا أنَّها أعربت حملًا على (كُلّ) أو (بعض)، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على حالها من الإعراب، وإذا حذف العائد عليها بنيت؛ لمخالفتها بقية الموصولات في الحذف، فرجعت إلى حقِّها من البناء بخروجها عن نظائرها(26).

القول الثاني: أنَّها معربة، واختلف في الرافع لها على خمسة وجوه:

الأول: مرفوعة بـ(الابتداء) على الحكاية بتقدير: (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الْفَرِيقَ الَّذِي يُقَالُ أَيُّهُمْ)، فهو على هذا (استفهام)، وهذا قول الخليل الفراهيدي، وغلطه سيبويه وألزمه أن يجيز (لأضربن الفاسق الخبيث) بالرفع على تقدير: (لأضربن الذي يقال له هو الخبيث) (27).

الثاني: مرفوعة بـ(الابتداء) كالقول الأول، وجملة المبتدأ والخبر في موضع (نصب) بـ (لَنَنْزِعَنَّ)، ولكن الفعل ملغى، أي: معلق عن العمل، ومعناه (التمييز) على أنَّه قريب من معنى العلم الذي يجوز تعليقه كما يقال: (عَلِمْتُ أَيُّهُمْ عِنْدَكَ)، وهو قول يونس، وغلَّطَهُ سيبويه؛ لأنَّهُ لا يجوز أن يلغى إلا أفعـــال الشك واليقين نحو: (ظننت) و(علمت) وبابهما (28).

الثالث: أنَّ (أَيُّهُمْ) استفهام، والجملة مستأنفة و (مِنْ) زائدة أي بمعنى: (لَنَنْزِعَنَّ عَنْ كُلِّ شِيْعَةٍ)، وهو قول الكسائي فمن مذهبه جواز زيادة (مِنْ) في الواجب (29).

الرابع: أنَّ (أَيُّهُمْ) مرفوع بـ (شِيْعَة)؛ لأنَّ معناه (تَشَيَّعَ) بتقدير: (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ فَرِيقٍ يَشَيَّعُ أَيُّهُمْ)، وعلى هذا تكون (أي) بمعنى (الَّذِي)، وإليه ذهب الْمُبَرِّد (30).

الخامس: أَنَّ (نَنْزِعُ) عُلِّقَتْ عن العمل؛ لأنَّ معنى الكلام هو معنى الشرط، والشرط لا يعمل فيما قبله فيكون التقدير: (لَنَنْزِعَنَّهُمْ إِنْ تَشَيَّعُوا أَوْ لَمْ يَتَشَيَّعُوا)، كما في قولنا: (لَأَضْرِبَنَّ أَيُّهُمْ غَضِبَ)، بمعنى: (لَأَضْرِبَنَّهم إِنْ غَضِبُوا أَوْ لَمْ يَغْضَبُوا)، وهو قول يحيى عن الفَرَّاء(31).

سادسًا: جوَّد سيبويه قراءة الكوفيين لـ (أَيُّهُمْ) في الآية بالنصب، فقال: "حدّثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها (أَيُّهُم) بالنصب، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: (امرُرْ على أَيِّهِمْ أفضلُ)، فأجراها هؤلاء مجرى (الذي) إذا قلت: (اضربِ الذي أفضلُ)، لأنك تُنزل (أيًّا) و(مَن) منزلة (الذي) في غير الجزاء والاستفهام"(32)، فيكون سيبويه لا يرى وجه رفع (أَيُّهُم) في كل حال، بل يرى أنَّها على (النصب)، ولم يقل بقراءة (الفتح) المذكورة كونها قراءة شاذة، فذهب إلى بنائِها ومحلها النصب بـ(لَنَنْزِعَنَّ) (33).

سابعًا: حسَّنَ الرُّماني كل من مذهب سيبويه في بناء (أَيُّهُمْ) ومذهب الخليل في إعرابها، ومنع مذهب يونس وقال بعدم جوازه البتة(34)، وعلةُ جوازِ البناءِ في: (اضربْ أيُّهم أفضلُ)، خروجُه عن نظائره بما يقتضي حذفاً يكونُ الباقي بعدهَ بمنزلةِ بعضِ الاسم، وبعضُ الاسمِ مبنيٌّ، فجرى مَجرى: (فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)(35)، منْ أجلِ الحذفِ الذي يقتضي تبقيةَ بعض الاسمِ، ولا يجوزُ ذلك في نظائره لعلَّةٍ قد اختصَّ بها، وأما إذا جاءَ (أيُّهم) على قياس أخواتِه في التَّمام؛ لم يكنْ إلى البناءِ سبيلٌ، وقال ابن جني في بناء (أَيُّهُم): "وأيضًا فلو ذهب ذاهب واعتقد معتقد أن الإضافة كان يجب أن تكون داعية إلى البناء من حيث كان المضاف من المضاف إليه بمنزلة صدر الكلمة من عجزها، وبعض الكلمة صوت, والأصوات إلى الضعف والبناء لكان قولًا"(36).

ثامنًا: (أيهم) الموصولة تبنى عند حذف صدر (الصلة) على الأفصح، فإن جاءت كاملة الصلة أعربت بالاتفاق(37)، ومذهب إعرابها يلزم منه أمور(38):

الأول: يلزم منه حذف كثير وهو على خلاف القياس، والذي يصح حذفه قول مفرد غير واقع صلة، وأما حذف الصلة والموصول جميعًا فهو بعيد.

الثاني: أن المعنى لا يستقيم إلا أن يقدر: (الذي يقال فيه هو أشد)، وليس الكلام كذلك. الثالث: أن الاستفهام لا يقع إلا بعد أفعال العلم، أو القول على الحكاية، ولا يقع بعد غيرها من الأفعال، فيقال: (علمت أزيد عندك أم عمرو؟) ولا يجوز: (ضربت أزيد عندك أم عمرو؟) و(ننزعن) ليس من أفعال العلم، فإذا قلت: (ضربت أيهم قام)، فالوجه أن تقول: هي الموصولة لا أن تقول: (ضربت الذي يقال فيه أيهم قام)، فلو كانت (أيهم) استفهامًا يجوز فيها ذلك التقدير لجاز في

الاستفهام الذي بمعناها، وإنَّما المجوز لها من كونها موصولة، وعلى مذهب سيبويه لا يلزم إلا حذف المبتدأ، وهو سائغ في كل موضع عند قيام القرينة، وفي هذا الباب قياس للزوم القرينة.

مما سبق يرى الباحث أنَّ تغليط سيبويه في هذا الموضع ليس في محله، والقول بأنَّ جميعهم غلَّطُوهُ يدحضه ما نقلناه من موافقة كثير من النحويين لسيبويه، كما أن مذاهب إعراب (أيهم) يلزم منها لوازم تُخِلُّ بالفصاحة، فثبت أن الوجه مذهب سيبويه، وتغليطه ليس في محله والله أعلم.

المسائل التي نقلها النَّحَّاس من تغليط العلماء لسيبويه

نقل النَّحَّاس (رحمه الله) تغليط النحاة ـ ولا سيما الْمُبَرِّد ـ لسيبويه، ولكنَّه سكت عن ردِّهِ على غير عادته، فهو ـ كما معلوم ـ يذكر الآراء والردود ويعقبها برأيه فيها قبولًا أو رفضًا، أمَّا السكوتُ عن الأمر فتفسيرهُ ـ في رأي الباحث ـ موافقة الْمُبَرِّد في التغليط، وإلا لكان ردُّهُ كما ردَّ كثيرًا من النحاة ومن ضمنهم شيخه الأخفش الأصغر، وأورد النحاس من ذلك أربعة مسائل هي:

المسألة الأولى

رفع الاسم بعد (إنْ) الشرطية بفعلٍ مضمر من دون غيرها من أدوات الشرط

ما نقله النَّحَّاس (رحمه الله) عن سيبويه عند كلامه في إعراب (أحدٌ) من قوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ) (39)، بأنَّه مرفوعٌ بإضمار (فعل) كالذي بعدها، وحسَّن ذلك في (إن)، وقبحه في أخواتها، وذكر مذهب سيبويه بأنَّ (إن) أم حروف الشرط فلا تكون لغير الشرط؛ لذا خصت بهذا، ونقل النَّحَّاس تغليط الْمُبَرِّد لقول سيبويه هذا وبدا مؤيِّدًا له في تغليطه؛ لسكوته عن الرد على الْمُبَرِّد، وتغليط الْمُبَرِّد يقوم على أنَّ (إنْ) ليست مختصة بالشرط كما ذكر سيبويه في عبارته(40).

تحرير المسألة:

أولًا: نص عبارة سيبويه: "وإنّما أجازوا تقديمَ الاسم في (إنْ)؛ لأنّها أمُّ الجزاء ولا تزول عنه، فصار ذلك فيها كما صار في (ألف) الاستفهام ما لم يجز في الحروف الأُخَرِ"(41).

ثانيًا: لم أقف على قول الْمُبَرِّد بتغليط سيبويه في مصنفاته تصريحًا، فربما يكون قد سمعه النَّحَّاس (رحمه الله) برواية عنه، والذي جاء في المقتضب: أنَّ (إنْ) المكسورة تأتي على أربعة أوجه: الجزاء، وأن تكون في معنى (ما)، وتكون مخففة من الثقيلة، وتكون زائدة، وذكر الْمُبَرِّد أنَّ موضع (إنْ) الابتداء في الكلام(42).

ثالثًا: ذكر ابن السراج قول سيبويه ورد الْمُبَرِّد عليه في الأصول فقال: "أنَّ (إن) المخففة تلي الاسم ولكن بإضمار (فعل) يليها كما تفعل بـ(ألف) الاستفهام، وزعم سيبويه أنَّهُ جاز في (إن) المخففة ما امتنع في غيرها؛ لأنَّها أصل الجزاء، ودليل ذلك أنها حرفه الذي لا يزولُ عنه؛ لأنها لا تكون أبدًا إلا للجزاء بخلاف غيرها من أدوات الجزاء كـ (أيُّ) و(أينَ) (وما) و (متى) تكون استفهامًا، وكذلك (مَنْ) تكون استفهامًا، وتكون بمعنى (الذي)، وجميعُ الحروف تنقل غيرها، قال: الْمُبَرِّد: فيقال له: (إنْ) قد تكون في معنى (مَا) نحو: (أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ يَنصُرُكُم مِّن دُونِ الرَّحْمَٰنِ ۚ إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ) (43)، وتكون مخففة من الثقيلة وتكون زائدةً"(44).

ثالثًا: هذه المعاني لـ (إنْ) المخففة ذكرها سيبويه في كتابه (45)، والدليل على ما قال سيبويه أنَّ (إنْ) للجزاء لا تخرجُ عنه، وما جاء على نفس لفظها كـ(إن) التي للنفي، والمخففة من الثقيلة، والزائدة ليسَ على معنى (إنْ) الجزاء ولا منها في

شيءٍ وإنْ وقع اللفظان سواء، فإنهما حرفانِ بمنزلةِ (الاسم) و(الفعل) إذا وقعا في لفظ، وليس أحدهما مشتقًا من الآخر، نحو قولنا: (هذا ذهب) فقد يكون المعنى: (التِّبْر)، أو يكون معنى (الفعل) من (الذهاب)، فهؤلاء حروف اتحد مبناها واختلف معناها لا غير(46).

ومما سبق يرى الباحث أنَّ عبارة سيبويه عند كلامه على (إنْ) المخففة (لأنّها أمُّ الجزاء ولا تزول عنه)، هي عبارة خاصة بـ(إنْ) التي هي مختصة بالجزاء، وقد أثبت سيبويه في كتابه أنَّ (إنْ) تأتي بمعانٍ أخر، ولكن ليس أصلها الجزاء مع المعاني الأخرى في الجملة نفسها، وإنَّما خرجت عنه إلى معنىً آخر، بل أنَّها وضعت لهذا المعنى في العبارة، وما ذهب ابن السراج إليه في توجيهه لكلام سيبويه قد يصلح في (إنْ) المخففة من المشددة، ولكن لا يصلح على (إنْ) التي بمعنى (ما)، ولا الزائدة، فإنَّ الحروف لا معنى لها في ذاتها بل في غيرها ليكون اتحاد المباني غير موجب لاتحاد المعاني، فما ذهب إليه الْمُبَرّد في تغليط سيبويه صحيحٌ فيما ذكره ابن السراج في الأصول ، والله أعلم.

المسألة الثانية

وقوع الجملة الفعلية في موضع الفاعل

ذكر النَّحَّاس (رحمه الله) عند كلامه على وجوه إعراب (لَيَسْجُنُنَّهُ) في قولـــــه تعالى: (ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ) (47)، بأنَّ مذهبَ سيبويه على أنَّ الجملة في محل رفع فاعل، أي: (ظَهَرَ لَهُمْ أَنْ يَسْجُنُوهُ)، ونقل تغليط الْمُبَرّد لسيبويه في أنَّ الفاعل لا يكون جملة (48).

تحرير المسألة:

أولًا: قال سيبويه في باب الأفعال: "(ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الْآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ)؛ لأنَّهُ موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: (بدا لهم أيُّهم أفضل)، لحسن كحسنه في (علمت)، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا"(49).

ثانيًا: اعتراض الْمُبَرّد على سيبويه بأنَّ (الفاعل) لا يكون جملة، ولكن (الفاعل) ما دلَّ عليه (بدا) فيكون التقدير (بدا لهم بداءٌ) فحذف (الفاعل) لدلالة الفعل عليه(50) واستشهد النَّحَّاس بقول الشاعر:

وحُقَّ لَمَنْ أَبُو مُوسَى أَبُوهُ ... يُوَقِّقهُ الَّذِي نَصَبَ الْجِبَالاَ (51)

قال النَّحَّاس: "ولا يجوز رفع (يُوَقِّقهُ) عند قائل هذا، لأنَّهُ محالٌ أن يكون فعلٌ بغير مرفوع مضمر أو مظهر، ولو رفع (يوفقه) عند قائل هذا بقي الفعل بلا مرفوع" (52).

ثالثًا: قال السيرافي: "(بدا) لهم (فعل)، و(الفعل) لا يخلو من (الفاعل) أو معناه عند جميع النحاة، فالتقدير: (بدا لهم بدوّ، وقالوا: ليسجننه)، وأضمر (البدو)، لأنه مصدر يدل عليه (بدا لهم)، وأضمر (قالوا) كما في: (جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَها وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبائِهِمْ وَأَزْواجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بابٍ (23) سَلامٌ عَلَيْكُمْ بِما صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ (24)) (53). ومعناه: (يقولون سلام عليكم)، ولا يكون (ليسجننه) بدلًا من (الفاعل)؛ لأنه جملة، و(الفاعل) لا يكون جملة"(54).

رابعًا: دافع ابن ولّاد عن سيبويه فقال: جملة (ليسجننه) جائزٌ أن تكون في موضع (الفاعل)؛ لأنَّ أفعال العلم وما قاربها في معناها يجوز فيها مثل هذا، كما يقال: (قد بان لي أيهما أفضل)، و(قد بان لي أزيد أفضل أم عمرو)، وهي كقولنا: (قد بان لي ذلك)، فهذه الجملة في موضع قولنا: (ذلك)، ويقال: (قد علمت أزيد أفضل أم عمرو)، فتجعل هذه الجملة في موضع (المفعول به)، ويمكن أن تكون في موضع الاسم الذي يقوم مقام (الفاعل)، في قولنا: (قد عُلِمَ أزيد أفضل أم عمرو)؛ ولذلك

قال سيبويه: إنه حسن كحسنه في (علمت)، لأن (ظهر) و(تبين) يجريان مجرى أفعال العلم والظن؛ فهما يعملان فيه، ولم يقل سيبويه بإضمار الفاعل؛ لأن الإضمار يحتاج إليه إن كان الكلام ناقصًا عن التمام، فلو كان الفاعل هاهنا مضمرًا لجاز أن يحذف (ليسجننه) ويكون الكلام تاما، فتقول: (قد ظهر) (وقد بدا)، مبتدأين بالإخبار، ويضمر في كُلٍّ منهما فاعلًا، ويكون الكلام تاما على قوله، وهذا لا يجوز (55).

خامسًا: لم يصرح سيبويه بأنَّ جملة (ليسجننه) في موضع الرفع على الفاعل، وإنَّمَا هو مأخوذ من مفهوم كلامه، في أنَّ (بدا) تعامل معاملة (علم) التي هي من أفعال اليقين، ومعلومٌ أنَّ هذه الأفعال تدخل على الجمل فتنصبها، وترفعها إذا بنيت للمفعول، وهذا قياس وقوع (لَيَسْجُنُنَّهُ) فاعلًا لـ(بدا) وقد فسَّرَ مكي بن أبي طالب كلام سيبويه خلاف هذا، فهو يرى أنَّ فَاعل (بدا) عِنْد سِيبَوَيْهِ مَحْذُوف قَامَ مقَامه (ليسجننه)(56).

سادسًا: منع البصريون أنْ يكونَ (الفاعل) جملة؛ لشدة اتصاله بالفعل، ولأنه محكوم عليه، والمحكوم عليه لا يكون إلا مفردًا، بخلاف الأحكام فإنَّهُ يعبر عنها بالمفرد تارة والجملة أخرى، وقولهم: (تَسْمَعَ بِالمُعَيْدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ) (57) بتقدير (أنْ تسمع)، وجوز الكوفيون كـ هشام، وثعلب، وقوع (الفاعل) جملة مطلقًا، ونقل عن الفَرَّاء بأنَّ جوازه مشروط بكون المسند إلى الجملة قلبيًا، وباقترانها بمعلق، نحو: ظهر لي أقام زيدٌ(58).

ومما سبق يرى الباحث أنَّ مسألة وقوع (الفاعل) جملة هو موضع خلافي، قال به الكوفيون، فكان تغليط سيبويه في ما ذهب إليه؛ لمخالفته مذهب مدرسته البصرية، وقوله موافق لقول الكوفيين، فهو لا غبار عليه يوجب تغليطه، فتقدير الآية يمكن أنْ يكون: (ثم بدا لهم من بعدِ ما رأوا الآيات سجنه)، والله أعلم.

المسألة الثالثة

تعدي الفعل (دَخَلَ) بحرف الجر

ذكر النَّحَّاس (رحمه الله) عند كلامه على قوله تعالى: (قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ ۖ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا ۚ قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ ۗ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (59)، بأنّ التقدير (ادْخُلِي إِلَى الصَّرْحِ) على مذهب سيبويه، فحذفت (إلى) وعدّي الفعل، ثم نقل تغليط الْمُبَرِّد لسيبويه في هذا، وسكت عن الردِّ على الْمُبَرِّد(60).

تحرير المسألة:

أولًا: قال سيبويه: "قولَهم: (دَخَلتُ البيتَ)، وإنَّما معناه (دخلتُ في البيت)، والعامل فيه (الفعلُ)، وليس المنتصبُ ههنا بمنزلة (الظرف)، ولم يجز حذف حرف الجرّ إلاّ في الأماكن، كحذف (في) من: (دخلتُ البيتَ)، واختُصَّت بهذا"(61)، فسيبويه يرى أنَّ أصل الفعل (دخل) التعدي بحرف الجر في الأماكن وإن كان محذوفًا منه، إلَّا أنَّه مُرادٌ في المعنى.

ثانيًا: اعترض الْمُبَرِّد على هذا عادًّا أنَّ (دخل) تتعدى بنفسها وبغيرها، ففي حال قولنا (دخلت البيت) فالبيت مفعول كما في حال قولنا: (البيت دخلته)، وأما قولنا: (دخلت فيه)، فهو كما في (عبد الله نصحت لَهُ) و(نصحته) فتعديه إن شِئْت بحرف، وَإِن شِئْت أوصلت الْفِعْل(62).

ثالثًا: إنَّ ما كان مصدره على وزن (فُعُولٍ) فلا يتعدى بنفسه على قول جمهور النحاة، و(ادخلي) فعل أمر من (دَخَلَ) (يَدْخُلُ) ومصدرهُ (دُخُولٌ)، إلا أنَّ العرب استعملت الحذف في بعض الأشياء أكثر من بعض، فيتوهم أن ما استعمل فيه الحذف أكثر أصله التعدي بنفسه، وليس الأمر كذلك، وإنَّمَا يكون كثرة الحذف على قدر كثرة الاستعمال، وربما استعمل

الشيء محذوفًا، ولم يتكلم بالأصل البتة، فأمَّا (دَخَلَ) فقد استعمل معها الوجهان، أعني حذف حرف الجر وإثباته فيقولون: (دخلت الحجاز) و (دخلت إلى الحجاز)، واستعمالهم حرف الجر مع (فَعَلْتُ) جميعًا, وأنَّهُ غير ممتنع معها على حال يدلُّ على أنه الأصل وأنَّ الحذف فرع(63).

مما سبق يرى الباحث أنَّ تغليط الْمُبَرِّد لسيبويه لا يساعده السماع ولا القياس، فما ذهب إليه الْمُبَرِّد راجحٌ، وما قاله سيبويه له وجه في العربية فلا يمكن وصفه بالغلط، والله أعلم.

المسألة الرابعة

إعمال صيغة المبالغة التي على زنة (فَعِلٍ)

وهو ما ذكره النَّحَّاس (رحمه الله) عند كلامه على وجوه إعراب (أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ) من قوله تعالى: (يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ۚ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ) (64)، في وجهٍ بأنَّهَا في محل نصبٍ مَفْعُول (يَحْذَرُ)، على ما جوَّزَهُ سيبويه، ثم جرَّه الكلام على إجازة سيبويه إعمال صيغة المبالغة (فَعِلٍ)، وهي لا تعمل عمل فعلها على ما سيأتي ذكره، ونقل النَّحَّاس تغليط الْمُبَرِّد لسيبويه في هذا، وبدا من سكوته عن الردِّ على الْمُبَرِّد أنَّهُ يوافقه، إذْ مِن عادة النَّحَّاس أنْ يردَّ على ما لا يُوَافِقه من الآراء(65).

تحرير المسألة:

أولًا: نقل النَّحَّاس (رحمه الله) استشهاد سيبويه لعمل (فَعِلٍ) بـ (حَذِرٍ) في قول الشاعر:

حَذِرٌ أُمُورًا لا تَضِيرُ وآمِنٌ ..... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدَارِ(66)

وهو كما قال، فقد عملت (حَذِرٍ) في (أمورًا) فنصبتها وهي عَلَى وَزْنِ (فَعِلٍ) (67) .

ثانيًا: البيت الذي استشهد به سيبويه هو سبب الطعن عليه، فقد عدَّهُ الْمُبَرِّد بأنَّه بيتًا مصنوعًا محدثًا (68)، ونقل النَّحَّاس عن علي بن سليمان عن الْمُبَرِّد عن أبي عثمان المازني، عن اللاحقي أنَّ سيبويه لقيه، فقال له: أتعرف في إعمال (فَعِلْ) شعرًا؟ ولم أكن أحفظ في ذلك، فقلت له هذا البيت المذكور، وعلى هذا فهو من صنع اللاحقي(69).

ثالثًا: قال السيرافي بأنَّ قومًا زعموا أن أبا يحيى اللاحقي حكى أن سيبويه سأله عن شاهد في أعمال (فَعِلٍ) فعمل له البيت، وعلى هذا فإن اللاحقي قد أقرَّ على نفسه بأنَّه قليل الأمانة خائن في النقل، فنقله هذا أولى أن يكونَ غير مؤتمن فيه، ناهيك عن أن يكون محل اعتراضهم على سيبويه، فقد حكى اللاحقي عن نفسه ما يلحقه بسببه عار الأبد، ومن يكن بهذه الصورة يبعد أن يسأله سيبويه عن شيء، والبيت يروى أيضًا عن ابن المقفع(70) .

رابعًا: استبعد ابن مالك وقوع مثل هذا مع سيبويه، فليس مثل سيبويه من يحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يثق بقوله، ولما كان البيت من دون نسبة تقوَّلَ المتعنتون على سيبويه وحملهم حسدهم له على الطعن في نسبة البيت وعدِّهِ مصنوعًا(71).

خامسًا: قد جاء إثبات عمل (فَعِلٍ) بما لا مجال للطعن فيه ولا سبيل للقدح فيه، وهو قول زيد الخير:

أتاني أنهم مزقون عرضي ... جحاش الكرملين لها فديد(72)

والشاهد فيه أنَّ (عِرضيَ) منصوب بـ(مزقون) جمع (مَزِقٍ) على وزن (فَعِلٍ)، فأعملها وأجراها مجرى (مُمَزِّقِينَ)، وهو لا يحتمل غير هذا التأويل(73).

سادسًا: وافق أبو عمر الجرمى سيبويه في إعمال (فَعِلٍ) فهو على وزن الفعل، فأشبه أن يكون جاريًا مجراه، فالقياس يوافق ما ذهب إليه سيبويه من إعمال (فَعِلٍ)(74).

سابعًا: خالف قوم من البصريين سيبويه في إعمال (فَعِلٍ)، منهم المازني، والْمُبَرِّد، ووافقه آخرون منهم الجرمي؛ وأما الكوفيون فلا يجيزون قطعًا إعماله، وإذا جاء بعده منصوب أضمروا له فعلًا(75).

ومما تقدم يرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه سيبويه من إعمال (فَعِلٍ) موافق للقياس ومسموع في كلام العرب، فتغليط الْمُبَرِّد له ليس صحيحًا، والله أعلم.

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الكائنات، أفصح من نطق بالضاد لسانًا، وأبينهم خطابًا، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى أن يرث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين .

أما بعد:

فهذا عرض موجز لأهم نتائج البحث الموسوم:

(المسائل التي غُلِّطَ سيبويه فيها في كتاب إعراب القرآن للنّحّاس/دراسة نحوية)

1ـ يُعد كتاب (إعراب القرآن) من أهم المصنفات في تفسير القرآن على طريقة علماء النحو أغنى عما سواه من المصنفات.

2ـ اتبع النَّحاس منهجًا ثابتًا في التغليط من دون الأخذ لمذهب نحوي أو عالم ، بل جعل فصاحة القرآن وبلاغته نصب عينيه، فقام بتغليط كل رأي نحوي أو وجه إعرابي يُخِلُّ أو يمس بلاغة القرآن، سواء كان سماعًا من القليل النادر، أو قياسًا على الشاذ من كلام العرب، واتَّصَفَ بالأمانة العلمية في دقة النقل والرواية عن العلماء، فقام بعرض القول وقائله وعلة تغليطه بعرض الأدلة على صحة ما ذهب إليه من القرآن والحديث النبوي والمشهور من كلام العرب، وأصول وقواعد النحو وأقيسته.

3ـ غلَّطَ النَّحَّاس سيبويه في قوله ببناء (أيُّهُم) ودعواه بأنَّ جميع النحويين غلَّطُوه ليس بصواب فقد وافقه الأخفش وحسَّن الرماني قول سيبويه كما أن مذاهب إعراب (أيهم) يلزم منها لوازم تُخِلُّ بالفصاحة، فثبت أن الوجه مذهب سيبويه، وتغليطه ليس في محله.

4 ـ نقل النَّحَّاس (رحمه الله) تغليط النحاة ـ ولا سيما الْمُبَرِّد ـ لسيبويه، ولكنَّه سكت عن ردِّهِ على غير عادته، فهو ـ كما معلوم ـ يذكر الآراء والردود ويعقبها برأيه فيها قبولًا أو رفضًا، أمَّا السكوتُ عن الأمر فتفسيرهُ ـ في رأي الباحث ـ موافقة الْمُبَرِّد في التغليط، وإلا لكان ردُّهُ كما ردَّ كثيرًا من النحاة ومن ضمنهم شيخه الأخفش الأصغر.

5ـ نقل النَّحَّاس تغليط المبرد لسيبويه في أربعة مواضع:

الأول: تغليط قول سيبويه في (إنْ) المخففة (أنّها أمُّ الجزاء ولا تزول عنه)، وقد أصاب المُبَرِّدُ إذ هي تأتي بمعانٍ غير الجزاء، فقد تأتي بمعنى (ما) وتأتي زائدة وتأتي مخففة من (إنَّ) المشددة وتعليل سيبويه بأنَّها تأتي بمعانٍ أخر، ولكن ليس أصلها الجزاء مع المعاني الأخرى في الجملة نفسها، وإنَّما خرجت عنه إلى معنىً آخر، بل أنَّها وضعت لهذا المعنى في العبارة، غير صالح لأنَّهَا حرفٌ، والحروف لا معنى لها في ذاتها بل في غيرها ليكون اتحاد المباني غير موجب لاتحاد المعاني.

الثاني: تغليط قول سيبويه وقوع (الفاعل) جملة، والمسألة محل خلاف بين البصريين والكوفيين، وقول سيبويه موافق لقول الكوفيين وهو، وما قاله سيبويه له وجه قوي إذ يمكن تقدير الآية: (ثم بدا لهم من بعدِ ما رأوا الآيات سجنه)، ولا شائبة في هذا التقدير فكان تغليط سيبويه لا وجه له إلا مخالفة مذهبه البصري.

الثالث: تغليط الْمُبَرِّد لسيبويه في قوله بتعدي الفعل (خرج) بغيره لا وجه له ولا يساعده السماع ولا القياس، فما ذهب إليه الْمُبَرِّد راجحٌ، وما قاله سيبويه له وجه في العربية فلا يمكن وصفه بالغلط.

الرابع: تغليط الْمُبَرِّد لسيبويه في قوله بإعمال صيغة المبالغة على زنة (فَعِلٍ) وما قاله سيبويه موافق للقياس ومسموع في كلام العرب فلا وجه لتغليط المبرد له.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلَّى الله على سيدنا ومولانا مُحَمَّدٍ وعلى آله الطيبين وأصحابه الغر الميامين وسلم تسليمًا كثيرًا ..

الهوامش

كيلان هادي احمد جواد الراوي, والأستاذ الدكتور عبد الرزاق علي حسين

1)) سورة النساء، الآية: (82).

2)) ينظر: تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للتنوخي: (ص35)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: (1/100)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي: (ص82).

3)) ينظر: تاريخ ابن يونس المصري: (1/19)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين القفطي: (1/137)، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان: (1/100)، وتاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي: (7/238)، والوافي بالوفيات لابن أيبك الصفدي: (7/238)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي: (ص84).

4)) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس: (4/390)، مادة: (غلط).

5)) جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي: (2/918)، وينظر: الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري: (3/1147)، مادة: (غلط).

6)) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: (5/453)، مادة: (غلط).

7)) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري: (8/4996)، مادة: (مغالطة).

8)) تهذيب اللغة للأزهري: (8/82)، وينظر: الصِّحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري: (3/1147)، مادة: (غلط).

9)) سنن أبي داود، كتاب: العلم، باب: التوقي في الفتيا: (3/321)، برقم: (3656). الحديث ضعيف. ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام لابن القطان: (4/66).

10)) ينظر: غريب الحديث للخطابي: (1/354).

11)) صحيح البخاري، كتاب: مواقيت الصلاة، باب: الصلاة كفارة: (1/111)، برقم: (525)، وصحيح مسلم، كتاب: الإيمان، باب: أنَّ الإسلام بدأ غريبًا وسيعود غريبًا: (1/128)، برقم: (144).

12)) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد الأزدي: (2/918)، ومطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول: (5/47).

13)) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده: (5/231)، مادة: (خطأ).

14)) سورة النساء، من الآية: (92).

15)) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج: (3/236)، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري: (ص373).

16)) ينظر: اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ: (2/716)، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (3/249).

17)) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج: (3/236)، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري: (ص373).

18)) ينظر: معجم الفروق اللغوية للعسكري: (ص390).

19)) ينظر: الخصائص لابن جني: (1/192 – 193).

20)) سورة مريم، الآية: (69).

21)) ينظر: اعراب القرآن للنَّحَّاس: (3/17).

22)) ينظر: جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: (3/1339).

23)) ينظر: مشكل اعراب القرآن لمكي القيسي: (2/458).

24)) ينظر: الكتاب لسيبويه: (2/399).

25)) ينظر: معاني القرآن للأخفش: (1/218).

26)) ينظر: أخبار أبي القاسم الزَّجَّاجي: (ص107)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: (3/163).

27)) ينظر: الكتاب لسيبويه: (2/401)، وأخبار أبي القاسم الزَّجَّاجي: (ص107)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: (3/163).

28)) ينظر: الكتاب لسيبويه: (2/401)، وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: (3/163)، والتبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: (2/878).

29)) ينظر: التبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: (2/878).

30)) ينظر: المقتضب للمبرد: (2/299)، وأخبار أبي القاسم الزَّجَّاجي: (ص107)، والتبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: (2/878).

31)) ينظر: معاني القرآن للفرَّاء: (1/47 – 48)، والتبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: (2/878).

32)) الكتاب لسيبويه: (2/399).

33)) ينظر: التبيان في اعراب القرآن لأبي البقاء العكبري: (2/878).

34)) ينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: (1/709 – 710).

35)) سورة الروم، من الآية: (4).

36)) الخصائص لابن جني: (2/183). وينظر: شرح كتاب سيبويه للرماني: (1/709 – 710).

37)) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين للأنباري: (2/583).

38)) ينظر: أمالي ابن الحاجب: (1/147 – 149).

39)) سورة التوبة، من الآية: (6).

40)) ينظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس: (2/109).

41)) الكتاب لسيبويه: (1/134).

42)) ينظر: المقتضب للمبرد: (1/50 – 51).

43)) سورة الملك، من الآية: (20).

44)) الأصول في النحو لابن السراج: (2/195).

45)) ينظر: الكتاب لسيبويه: (3/152 – 153).

46)) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج: (2/196).

47)) سورة يوسف، الآية: (35).

48)) ينظر: اعراب القرآن للنَّحَّاس: (2/202 – 203).

49)) الكتاب لسيبويه: (3/110).

50)) ينظر: المقتضب للمبرد: (4/50).

51)) البيت من الوافر لذي الرمة. ينظر: ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب: (3/1546).

52)) عمدة الكتاب للنَّحَّاس: (ص247). وينظر: اعراب القرآن للنَّحَّاس: (2/203).

53)) سورة الرعد الآيتان: (23 – 24).

54)) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: (3/320).

55)) ينظر: الانتصار لسيبويه على الْمُبَرِّد لابن ولاد: (ص187 – 188).

56)) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي: (1/387).

57)) مثل "قاله النّعمان لصقعب بن عمرو النّهدي من قضاعة معدّ، وقد استحقر جسمه، وقاله المنذر لضمرة بن ضمرة". الأمثال للهاشمي: (ص51).

58)) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي: (1/7)، وأمالي ابن الحاجب: (2/882)، وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني: (4/217).

59)) سورة النمل، من الآية: (44).

60)) ينظر: اعراب القرآن للنَّحَّاس: (3/146).

61)) الكتاب لسيبويه: (1/159).

62)) ينظر: المقتضب للمبرد: (4/337 – 338).

63)) ينظر: الانتصار لسيبويه على الْمُبَرّد لابن ولّاد: (ص47)، والتعليقة على كتاب سيبويه للفارسي: (1/61)، و شرح المقدمة المحسبة لابن باشباذ: (2/307).

64)) سورة التوبة، الآية: (64).

65)) ينظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس: (2/126).

66)) البيت من الكامل ينسب لأبي يحيى اللاحقي. ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي: (1/143)، والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ شرح الشواهد الكبرى لبدر الدين العيني: (3/1427)، والمعجم المفصل في شواهد العربية لـ د. أميل بديع يعقوب: (3/402)، .

67)) ينظر: الكتاب لسيبويه: (1/113)، وإعراب القرآن للنَّحَّاس: (2/126)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: (1/270).

68)) ينظر: المقتضب للمبرد: (2/116).

69)) ينظر: إعراب القرآن للنَّحَّاس: (2/126).

70)) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: (1/443)، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي: (1/270).

71)) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي: (1/270)، والمقرّب لابن عصفور: (ص193)، وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك: (3/81).

72)) البيت من الوافر لزيد الخير الصحابي. ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي: (8/169)، والمعجم المفصل في شواهد العربية لـ د. إميل بديع يعقوب: (2/301).

73)) ينظر: شرح أبيات سيبويه للسيرافي: (1/270)، شرح المفصل لابن يعيش: (4/93)، والمقرّب لابن عصفور: (ص193).

74)) ينظر: شرح الكافية الشّافية لابن مالك: (4/93).

75)) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لبدر الدين المرادي: (2/853)، وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام: (ص508).

المصادر

القرآن الكريم

(1) أخبار أبي القاسم الزَّجَّاجي، لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزَّجَّاجي، أبي القاسم (ت: 337 هـ)، تحقيق: عبد الحسين المبارك، بدون طبعة، 1980م، دار الرشيد، بغداد، العراق.

(2) الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بلا طبعة ولا تاريخ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(3) إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحَّاس (ت: 383هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط/1، 1421هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(4) أمالي ابن الحاجب، لعثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبي عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت: 646هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، بدون طبعة، 1409هـ، 1989م، دار عمار - الأردن، دار الجيل -- بيروت.

(5) الأمثال، زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، أبو الخير الهاشمي (ت: بعد 400هـ)، ط/1، 1423هـ، دار سعد الدين، دمشق.

(6) إنباه الرواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت: 646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط/1، 1406هـ، 1986م، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

(7) الانتصار لسيبويه على الْمُبَرِّد، لأبو العباس، أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي (ت: 332 هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط/1، 1416هـ، 1996م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: 577هـ)، ط/1، 1424هـ، 2003م، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

(9) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت: 817هـ)، ط/1، 1421هـ، 2000م، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.

(10) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان (ت : 628هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، ط/1، 1418هـ، 1997م، دار طيبة، الرياض.

(11) تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبي سعيد (ت: 347هـ)، ط/1، 1421هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

(12) تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت: 748هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، ط/1، 2003م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

(13) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري (ت: 442هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط/2، 1412هـ، 1992م، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.

(14) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت : 616هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ، بلا طبعة ولا تاريخ، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(15) التعليقة على كتاب سيبويه، للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبي علي (ت: 377هـ)، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)، ط/1، 1410هـ، 1990م، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.

(16) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، لمحمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت: 827 هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى، ط/1، 1403هـ، 1983م، بدون دار نشر وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه.

(17) تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (ت: 370هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط/1، 2001م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(18) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: 749هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، ط/1، 1428هـ، 2008م، دار الفكر العربي.

(19) جامع البيان في القراءات السبع، لعثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبي عمرو الداني (ت: 444هـ)، ط/1، 1428هـ، 2007م، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة.

(20) الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المعروف بـ صحيح البخاري، لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (ت: 256هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط/1، 1422هـ، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي).

(21) جمهرة اللغة، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط/1، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت.

(22) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط/4، 1418هـ، 1997م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(23) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بدون طبعة وبدون تاريخ، عالم الكتب، بيروت.

(24) ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي رواية ثعلب، لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت: 231 هـ)، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط/1، 1402هـ،1982م، مؤسسة الإيمان، جدة.

(25) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبي منصور (ت: 370 هـ)، تحقيق: د. محمد جبر الألفي، بدون طبعة، 1399هـ، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت.

(26) سنن أبي داود، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت: 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون طبعة وبدون تاريخ، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

(27) شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبي محمد السيرافي (ت: 385هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، بدون طبعة، 1394هـ، 1974م، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

(28) شرح التسهيل لابن مالك، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط/1، 1410هـ، 1990م، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان.

(29) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبي محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: 761هـ)، تحقيق: عبد الغني الدقر، بدون طبعة وبدون تاريخ، لشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.

(30) شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبي عبد الله، جمال الدين (ت: 672 هـ)، تحقيق: علي محمّد معوّض، ط/1، 1420هـ، دار الكتب العلميّة، بيروت.

(31) شرح كتـــاب سيبويه، لأبـــي سعيد السيرافي، الحسن بن عبد الله بن المرزبـــــان (ت: 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط/1، 2008م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(32) شرح كتاب سيبويه [جزء من الكتاب (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) حُقِّق كرسالة دكتوراه]، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (296 - 384 هـ)، أطروحة دكتوراة لـ: سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي، إشراف: د تركي بن سهو العتيبي، الأستاذ المشارك في قسم النحو والصرف وفقه اللغة، كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض - المملكة العربية السعودية، عام: 1418 هـ - 1998 م.

(33) شرح المفصل، ليعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبي البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643 هـ)، تحقيق: مشيخة الأزهر، بدون طبعة وبدون تاريخ، إدارة الطباعة المنيرية.، مصر.

(34) شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: 469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، ط/1، 1977م، المطبعة العصرية، الكويت.

(35) شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، لنشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت: 573هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني -- د. يوسف محمد عبد الله، ط/1، 1420هـ، 1999م، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية).

(36) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حمـــاد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط/4، 1407هـ، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت.

(37) عمدة الكتاب، لأبي جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت: 338هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، ط/1، 1425هـ، 2004م، دار ابن حزم - الجفان والجابي للطباعة والنشر.

(38) غريب الحديث، لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: 388هـ)، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، بدون طبعة، 1402هـ، 1982م، دار الفكر.

(39) الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبي بشر، سيبويه (ت: 180هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط/3، 1408هـ، 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(40) اللمحة في شرح الملحة، لمحمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبي عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت: 720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط/1، 1424هـ، 2004م، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.

(41) المحكم والمحيط الأعظم، لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط/1، 1421هـ، 2000م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(42) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط/1، 1418هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(43) مشكل إعراب القرآن، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (ت: 437هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط/2، 1405هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(44) مطالع الأنوار على صحاح الآثار، لإبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت: 569هـ)، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط/1، 1433هـ، 2012م، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر.

(45) معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله الفَرَّاء (ت: 207هـ)، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، ط/1، بدون تاريخ، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

(46) معانى القرآن للأخفش ، لأبي الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: 215هـ)، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط/1، 1411هـ، 1990م، مكتبة الخانجي، القاهرة .

(47) معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري بن سهل، أبي إسحاق الزَّجَّاج (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط/1، 1408هـ، 1988م، عالم الكتب، بيروت.

(48) معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو 395هـ)، تحقيق: الشيخ بيت الله بيات، ط/1، 1412هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ قم.

(49) المعجم المفصل في شواهد العربية، لـ د. أميل بديع يعقوب، ط/1، 1417هـ، 1996م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(50) معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبي الحسين (ت: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بدون طبعة، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، بيروت.

(51) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ شرح الشواهد الكبرى، لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت: 855 هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط/1، 1431هـ، 2010م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

(52) المقتضب، لمحمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبي العباس، المعروف بالْمُبَرِّد (ت: 286هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، بدون طبعة وبدون تاريخ، عالم الكتب، بيروت.

(53) المقرب ومعه مثل المقرب، لعلي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبي الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669 هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، و علي محمّد معوّض، ط/1، 1418هـ، دار الكتب العلميّة، بيروت.

(54) الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت: 764هـ)، تحقيق:: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، بدون طبعة، 1420هـ، 2000م، دار إحياء التراث، بيروت.

(55) وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت: 681هـ)، تحقيق: إحسان عباس، ط/1، 1994م، دار صادر، بيروت.